



الرأي رقم 2023/12 بتاريخ 14 فبراير 2023
بشأن تغيير مراجع عتاد معلوماتي لصعوبة التنفيذ

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على رسالة عدد 22/4682 المتوصل بها بتاريخ
12 أكتوبر 2022؛

وعلى رسالة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية عدد 40122 بتاريخ 12 ديسمبر 2022؛

وعلى الرسالة الجوابية للأكاديمية الجهوية باستكمال وثائق الملف عدد 5916 المتوصل بها
بتاريخ 2 يناير 2023؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس
2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015)
المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛

وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية
للطلبات العمومية؛

وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال جلساته المغلقة المنعقدة
على التوالي بتاريخ 29 نونبر 2022 و10 يناير و14 فبراير 2023،

أولا : المعطيات

بواسطة رسالتها المشار إليها أعلاه، أوضحت أنه قد سبق لها إبرام صفتين
تحت رقم والمتعلقتين بتجهيز المؤسسات بالعتاد المعلوماتي المتمثل في اقتناء
حقائب متعددة الوسائط ومستلزماتها لفائدة مؤسسات وكذا تجديد حقائب متعددة الوسائط
ومستلزماتها لفائدة مؤسسات وقاعات التكوين الخاصة ببرنامج "...." المتكونة من جهاز حاسوب

... و ... وسلك تمديد ... وأن الصفقتين معا تم التعاقد بشأنهما مع شركة
« » إلا أن الشركة صاحبة الصنف قد اقترحت
عبر المراسلة عدد 4478/22 بتاريخ 30/06/2022 تبديل الصنف المتعاقد عليه
بالصنف المتعلق على اعتبار أن الصنف الأول أصبح خارج دائرة التصنيع مرفقة طلبها
بشهادة ممثل المصنّع بالمغرب (.....) .

وبناء على ذلك استطلعت الجهة المستشارة اللجنة الوطنية حول إمكانية تسلم صنف
..... بدل صنف من نفس العلامة التجارية مع الاحتفاظ بنفس الثمن التعاقدية.

ثانياً: الاستنتاجات

حيث يتبين من دراسة وثائق الملف أن الصفقتين موضوع الاستشارة لا تتضمنان أية علامة
تجارية لل..... المراد توريده وأن الصفقتين موضوع الاستشارة اقتصرتا على تحديد الخصائص
التقنية لل..... دون تحديد صنف معين أو علامة تجارية محددة؛

حيث إن هذا المعطى كاف لتسليم يحترم الشروط والمواصفات التقنية المطابقة لما
هو محدد في الصفقتين، فإنه لا مجال إلى طلب استبدال من صنف غير
المتعاقد عليه ب..... آخر من صنف وهما معا من علامة تجارية معينة لم
يتم تحديدها في الصفقتين المشار إليهما أعلاه؛

حيث يبقى من صلاحيات صاحب المشروع معاينة احترام مطابقة المعدات المسلمة للمواصفات
التقنية المحددة في الصنف حسب الحاجيات المحددة؛

فإنه والحالة هاته لا فائدة من طلب استبدال من صنف ،
لانعدام تحديد الصنف المطلوب استبداله في الصفقتين موضوع الاستشارة.

ثالثاً: رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على وثائق الملف والمعطيات المبسطة والاستنتاجات المذكورة أعلاه، فإن اللجنة الوطنية
للطلبات العمومية، ترى أنه على صاحب المشروع التأكد من احترام المواصفات التقنية المحددة في

الصفقتين موضوع الاستشارة، وأن طلب استبدال ال..... من صنف
بصنف آخر غير ذي موضوع لانعدام تحديده في أصل الصفقة وبالتالي لامجال لطلب استبداله.